الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة وزير العدل، حافظ الأختام،

السيّد عبد الرشيد طبّي

بمناسبة الاجتماع مع السيّدات و السّادة

رؤساء المجالس القضائيّة و النواب العامين لدى المجالس

ورؤساء المحاكم الإدارية للاستئناف ومحافظي الدولة لديها

بحضور إطارات الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الوصاية

يوم الاثنين 11 نوفمبر 2024

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- السيّدات والسّادة رؤساء المجالس القضائيّة والنواب العامون لدى المجالس،
- السيّدة والسّادة رؤساء المحاكم الإدارية للاستئناف ومحافظو الدولة لديها،
- السيّدات والسّادة الإطارات،
- أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يُسعدني أن ألتقيَ بكم اليوم، في هذا الاجتماع الدوري، الذي تعوّدنا على تنظيمه سنوياً، لتقييم ما تمّ إنجازه خلال السنة الماضية **في المقام الأول**، خاصةً فيما يتعلق بمدى التكفل بالورشات ذات الصلة بالنشاط القضائي وتجسيدها ميدانيا، **وفي المقام الثاني**، استشراف ما يقع على عاتق السلطة القضائيّة من واجبات وما هو منتظرٌ منها من أعمال في المرحلة المقبلة.

إنَّ هذا اللقاء، هو فرصةٌ لتثمينِ النتائج الإيجابيّة التي تمّ تحقيقها، لاسيما تصفية الوضعيّات المتراكمة والمتعلّقة على وجه الخصوص بِ:

- **تصفية المحجوزات،**

-وتحصيل الغرامات والمصاريف القضائيّة وتطهير الكفالات،

- وردّ الاعتبار القانوني والقضائي،

- وتحسين تسيير الأرشيف القضائي،

-وتطهير قواعد معطيات الأوامر القضائيّة وخاصةً الأوامر بالقبض،

-وعقلنة الطعون بالنقض.

والتي قطعتُم فيها شوطاً كبيرا يستحقُ التنويه والتشجيع، و المطلوبُ منكم الآن الحرص على متابعتها بنفس الوتيرة والجِدّ، لتفادي الرجوع إلى الوضعيّات السابقة التي كانت عليها.

وفي الوقتِ ذاته، يهدفُ الاجتماع لمراجعة النقائص المسجّلة، بغرض تكثيف الجهود لتداركها خدمةً للمواطن وللصالح العام، مع التطرّق إلى محاور أخرى تستوجبُ التركيز عليها.

إنّ هذه اللقاءات لم تَعُد من لوازم المسار التقييمي فحَسْب، بل باتت من حتميّات التطوّرات الجارية على صعيد الأداء القضائي الوطني، الذي يستوجبُ المثابرة المستمرة والجادّة لبلوغ الأهداف التي ننشدها عملياً، والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنيّة المتكاملة.

- **السيّدات الفضليات،**
- **السّادة الأفاضل.**

إنّ الإصلاحات الهامّة التي يعرفُها قطاع العدالة، تتمّ وفق إستراتيجيّة شاملة تضمّنها البرنامجُ الرئاسي للسيّد رئيس الجمهورية وشملها بالرعاية والاهتمام، ممّا يسمحُ للقضاء بممارسة دوره الدستوري في ضمان حماية الحريّات الفردية والحقوق الأساسيّة للمواطن.

وحقيقــةً، في لقاءٍ كهذا محدود زمنيا، تتدافعُ العديد من الأفكار ذات الأولوية، والكثيرُ منها له أهميّته والدوافع التي تُرجّحه، ولكننا سنركّزُ على بعضِ المحاور الأساسيّة، لاسيما التي لديها ارتباطٌ بخدمة المواطن وتحسين جودة العمل القضائي.

وإنّني على يقين، بأنّكم تُدركون حجم ما ينتظِر العدالة من الواجبات والتحدّيات والرّهانات، سواء تلك الموكولة لها بحكم ولايتها العامّة على الأشخاص والأموال واستئثارها بالفصل في كافة المنازعات، أو ما كان له صلة بتقوية البناء المؤسّساتي بما يتوافقُ مع المبادئ الدستوريّة.

وفي هذا السياق، ثمّة إجماعٌ على أن النهضة القضائيّة في أيّ دولة، بكل المعاني والدلالات التي يرمز إليها هذا المصطلح، هي أساسُ أيّ نهضة شاملة، لذا فإنّ صحة القضاء وعافيته ينعكسُ بالضرورة على بقيّة المجالات، ويُساهم في تعزيز التكامل الوثيق في أداء مختلف المؤسّسات وفي تحقيق الأهداف الكبرى للعمل الوطني الشّامل.

وكما تعلمون، فقد تطلّب مسارُ إصلاح العدالة مواصلة إثراء منظومتنا التشريعيّة، بهدف ترسيخ مبادئ دولة الحقّ والقانون ودعم استقلاليّة القضاء، وفي ذاتِ الوقت، تحيين تشريعاتنا الداخليّة وتكييفها مع التطوّرات التي عرفها المجتمع وموائمتها مع المعايير الدوليّة.

- السيّدات والسّادة،
- الحضور الكريم.

إنّ جودة العمل القضائي عاملٌ أساسي في تعزيز ثقة المواطن، وبالموازاة مع اهتمام الدولة بالتخصّص القضائي لاسيما من خلالِ إنشاءِ أقطابٍ متخصّصة لمحاربة القضايا الاقتصاديّة والماليّة ومحاربة الجرائم السيبرانية، فقد حظيَّ تكوينُ القضاة بعناية خاصة، قصد ضمان أحسن توافق بين الكفاءات البشرية وتطوّر حاجيات المرفق القضائي.

ولا ينبغي في هذا المقام أن نغفل عن بقيّة مستخدمي قطاع العدالة، الذين نتطلّع إلى تدعيمهم بالكفاءات القادرة على التعامل مع مستلزمات العدالة الالكترونيّة ومراجعة أساليب التسيير وتحسين نوعية العمل القضائي والمرفقي.

ولقد تمكنّا بفضل النتائج المُحصلة في مجال إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، من تحقيق تغييرٍ نوعي في مجال الأداء القضائي، ولابُد لي أن أؤكّد هنا مثلما أكدتُ عليه في زياراتي للمجالس القضائيّة بأنّه لابد على العنصر البشري أن يُساير هذا التطوّر، وأن يقضي على كل أنماط البطء البيروقراطي والمسالك المعقّدة التي تُعكّر أيّ إنجازات أو جهود تبذلها الدولة في هذا المجال.

إنّ تسهيل الولوج إلى العدالة وتدعيم الآليّات المُسهّلة للتقاضي لا تقلُّ أهميّة، و في هذا السياق، فإنّ رهاننا المستقبلي هو المُضيّ نحو التقاضي الالكتروني والإسراع في تجسيده، لأنّ بنجاح التقاضي الالكتروني يكونُ قطاعنا قد حقّق قفزةً نوعيّة مهمّة تعود بالفائدة على الجميع.

أمّا فيما يتعلق بتوفير الهياكل القضائيّة، فقد تمّ تسلّم عدّة مقرّات قضائيّة جديدة، في انتظار استلام ما تبقى من الهياكل، ويبقى عليكم كمسؤولين للجهات القضائيّة **الحرص** على جودة الأداء والتكفّل الأمثل بالمواطنين والمواطنات والسهر على نوعيّة الأحكام والقرارات القضائيّة.

وبالموازاة مع هذه التدابير، تمّ تعزيز إصلاح السجون من خلال تحسين شروط الحبس، باستلام هياكل وتجهيزات جديدة و ترقية وتطوير أداء المستخدمين على مختلف تخصّصاتهم في مجال إعادة إدماج المحبوسين ومحاربة العود، وتمكين أكبر عدد من نزلاء المؤسسات العقابيّة من مختلف البرامج الإصلاحيّة و التأهيليّة.

ولتحقيق الهدف المنتظر من الإدارة العقابيّة والمتمثل في إعادة التربية وإدماج المحبوسين، فقد فُتحت عدّة ورشات لتفعيل الأنظمة التي تُساعد المحبوس و تحفّزه على الاندماج الايجابي في المجتمع، بما يسمح بتعزيز النسيج الاجتماعي والوقاية من الانحراف.

- **السيّدات والسّادة الأفاضل،**

سنُركّزُ في لقاءنا اليوم على مجموعة من المحاور الرئيسية:

المحور الأول: ويتعلق بالحبس المؤقّت والعقوبات البديلة.

يُعتبرُ هذا المحور أساسيّا لارتباطه الوثيق بالحريّات، وفي هذا الإطار سنعرضُ في اجتماعنا ما تمّ تحقيقه في هذا الجانب، خاصةً ما يتعلق بالتطبيق السليم لإجراء المثول الفوري، وتفعيل الدور الرقابي لغرفة الاتهام في مسألة الحبس المؤقت، والعقوبات البديلة وتكييف العقوبات.

وأغتنمُ هذه الفرصة، للتنويه بالنتائج المُرضية التي تمّ تحقيقها في مجال تفعيل بدائل الحبس وتكييف العقوبة، لاسيما نظام الإفراج المشروط الذي سجّلنا استفادة أكثر من **23500** شخص منه منذ بداية السنة الجارية.

وقد حقّق هذا الإجراء نتائج إيجابيّة ملموسة، لاسيما تحسُّن سلوك المحبوسين وانخراطهم في برامج التكوين وإعادة الإدماج واستيفاء حقوق الخزينة والأطراف المدنيّة من خلال دفع الغرامات والتعويضات المحكوم بها.

المحور الثاني: نستعرضُ فيه وتيرة الفصل في القضايا.

إنّ القضاء مطالبٌ بالفصل في القضايا المعروضة عليه في آجال معقولة، وفق ما تقتضيه **شروط المحاكمة العادلة**، وهذا ما يعزّز الثقة لدى المواطنين في المؤسّسة القضائيّة ويدعم الشعور لديهم بأنّها تعمل بشكلٍ فعّال ويعكسُ قدرتها على تحقيق العدالة.

وسنتناول في هذا اللقاء مدى تكفّل الجهات القضائيّة بهذا الجانب الهام وسُبل تحسينه وسنبحثُ في الأسباب التي تؤدّي إلى تراكم القضايا في بعض الأحيان.

المحور الثالث : يتعلق بالخدمات المرفقيّة.

تعدُّ الخدمات المرفقيّة العدلية جزءً أساسيًا من النظام القضائي، حيثُ تهدف إلى تسهيل وصول المواطنين إلى الخدمة العموميّة الموكلة للعدالة.

وفي البداية، يجبُ أن نُدرك أنّ تحسين جودة الخدمات المرفقيّة يُمثّل خطوة أساسيّة نحو تعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي، وأعود هنا للتذكير مجدّدا بأهميّة استخدام التكنولوجيا وإسهامها الكبير في تقديم خدمات رقميّة تُسهل تقديم الطلبات ومتابعة القضايا بشكلٍ أفضل.

كما يجبُ علينا أن نُدرك أيضاً، بأنّ تطوير وتحسين جودة الخدمات المرفقيّة العدليّة ليس مجرّد هدف بل هو ضرورة مُلحّة يُساهم فيها بشكلٍ أساسي كما قلت في بداية كلمتي **العنصر البشري** المتشبّع بقيم الأخلاق والإخلاص في العمل، والذي يجب أن يكون واعيا بالمسؤوليّة المُلقاة على عاتقه في هذا الجانب.

وهُنا يبرز دوركم كمسوؤلي جهات قضائيّة في الرقابة والمتابعة لتحقيق الأهداف المطلوبة والحدّ من الممارسات التي تقوّض الجهود المبذولة، وكنت قد أعطيت أمثلة على ما أقوله في زيارات العمل والتفقّد التي أجريتُها لعدّة مجالس قضائية ومحاكم عبر الوطن.

المحور الرابع: ويتعلق بمكافحة الإجرام الخطير.

إنّ مكافحة مختلف أشكال الإجرام الخطير وخاصةً الجريمة المنظّمة يتطلبُ استجابة فعّالة وحاسمة من جانب المؤسّسة القضائية، فالقضاء يعدُّ حجر الزاوية في هذه العمليّة الحسّاسة، إذ يُمكنه التأثير على السلوك الإجرامي من خلال تطبيق العدالة وبسط الهيبة القانونيّة.

وفي هذا الإطار، ينبغي التشديد على ضرورة تطبيق القوانين بالصّرامة اللازمة وبالاحترام الصارم أيضا للحق في الدفاع وقواعد المحاكمة العادلة الأخرى، بهدف الحفاظ على أمن وسكينة المواطنين لاسيما في مواجهة عصابات المخدرات، وعصابات الأحياء، والمُعتدين على سلامة الأشخاص وعلى الممتلكات العامة والخاصّة، والمُهرّبين، والمُضاربين، ومرتكبي جرائم الفساد.. وغيرها من الجرائم الأخرى التي تُهدّد النسيج المجتمعي.

إن التحقيقات القضائيّة الفعّالة، تلعبُ دوراً محوريّاً، وفي هذا السياق، نؤكّد على أهميّة تعاون وتنسيق النيابات العامة مع مصالح الضبطية القضائيّة لضمان جمع الأدلّة بشكلٍ سليم ونزيه، لأنّ تحقيق العدالة يتطلب تعاونا وثيقا بين مختلف الجهات المعنيّة، كما يتطلب أيضا إجراء تقييم دوري للسياسة الجزائيّة المُتّبعة

لمحاربة الجريمة، وهذا ما جعلنا نعطي أهميّة لهذا المحور الذي سنسلّط عليه الضوء في لقاءنا اليوم.

المحور الخامس: يتعلق بأخلقة العمل القضائي.

يُعتبر هذا المحور امتداداً للالتزام الرئاسي المتعلق بأخلقة الحياة العامة، وفي هذا الإطار، ينبغي العمل على تحسين جودة الأحكام القضائيّة بتكثيف الدورات التكوينيّة للقضاة، والحرص على احترام أخلاقيّات المهنة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة خرق قواعد الانضباط وواجب التحفّظ.

إنّ تعزيز مصداقيّة الأحكام والقرارات القضائيّة نعتبره الآن من أهم التحدّيات التي تهدف إلى استرجاع ثقة المواطن في العدالة وضمان استقرار الأمن في المجتمع، وعليكم كرؤساء هيئات قضائيّة أن تساهموا بشكل فعّال وملموس في هذا الجانب.

المحور السادس: نتناول فيه مسألة استهلاك الميزانية وتصفية الديون.

وفي هذا الإطار، ينبغي التأكيد على ضرورة رفع كل العراقيل ومرافقة السّادة الأمناء العامون من أجل التكفّل بتصفية وضعيّة الديون العالقة في أقرب الآجال.

المحور السابع – يتعلق بأداء القضاء الإداري.

نظرا لأهميّة القضاء الإداري في النظام القضائي ودوره الكبير في حماية الحقوق والحريّات العامة، فقد أدرجناه ضمن المحاور الرئيسيّة لهذا الاجتماع، وسيكون لنا فرصة لتقييم حصيلة عمل المحاكم الإدارية للاستئناف بعد أكثر من سنتين على تنصيبها.

هذه ومضات مختصرة من مضمون هذا اللقاء، وبهذه المناسبة، أُذكّر مرّة أخرى بأنّنا مطالبون ببذل المزيد من الجهد والتفاني في تنفيذ هذه المكاسب الإجرائيّة والموضوعيّة على أرض الواقع، لاسيما ما تعلّق منها بالسياسة الجزائيّة والحرص على تحقيق أهدافها التي رُسمت لها وهي تعزيز حماية الحقوق والحريات و فرض سلطان القانون.

أشكركم على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.